المعارض «السامعي «يهاجم» اللقاء المشترك»

هاجم القيادي المعروف في الحزب الاشتراكي أحزاب اللقاء المشترك لقبولها بالمبادرة الخليجية التي اعتبرها مؤامرة.

واتهم النائب السامعي أحزاب المشترك بالمخاطرة بدماء الشهداء .. معتبراً أن اللقاء المشترك صار جزءاً من النظام.

وقال في تصريح لقناة «العالم» الإخبارية: «اليمن يجب أن يكون لكل اليمنيين ومن خلال شراكة حقيقية في السلطة والثروة لكل أبناء اليمن في الشمال والجنوب والشرق والغرب».

وأضاف أن كل الحراكات السياسية للمعارضة تصب في إطار تأسيس دولة مدنية ديمقراطية حديثة، اليمنيون فيها جميعاً شركاء وليس بها سيد ولا مسود.

وشدد السامعي على ضرورة تجهيز البديل المناسب لإحلاله مكان النظام القائم بعد سقوطه.

السامعي

طاهر : الأحزاب معنية بإنجاح الانتخابات الرئاسية

قلل المحلل السياسي عبد الباري طاهر من طرح البعض حول ضعف تفاؤل الأحزاب مع عملية التحضير للانتخابات المبكرة والمقررة في الـ ٢١من فبراير القادم.

وقال طاهر في تصريح لـ«أحزاب» «الاحزاب يهمها إنجاح العملية الانتخابية القادمة لكونها أحزاباً معنية بإحداث عملية التغيير التي سينفتح أفقها مع نجاح الانتخابات القادمة... وبخاصة الأحزاب الموقعة على المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية».

وأضاف: الشعب يطمح ويتشوق للخروج من المأزق الذي تعيشه اليمن ومسألة إنجاح الإنتخابات تقع على الكل وبالتالي فإن مسألة التفاعل أمر طبيعي من قبل الأحزاب باعتبار الانتخابات خطوة هامة تضمنتها المبادرة وآليتها التنفيذية والقرار الدولي٢٠١٤ م، صار أمراً توافقياً بين المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك على تقديم نائب الرئيس عبد ربه منصور هادي كمرشح توافقي لقيادة المرحلة الانتقالية القادمة».

وكان سفراء الاتحاد الاروبي والدول الاعضاء في مجلس الا من الدولي عبروا الأسبوع الماضي عن قلقهم تجاه ضعف تفاعل الاحزاب والمنظمات السياسيه مع الاستعدادات الجارية للانتخابات الرئاسية المبكرة مشيرين إلى ضعف الترويج لهذا الحدث الانتخابي من قبل إعلام الاحزاب ومنظمات المجتمع المدني.

طاهر

أبو علي: طلبنا المشاركة في اللجان الانتخابية لم يُقبل

أوضح أمين عام حزب الميثاق محمد عبدالله أبو علي أن اللجنة العليا للانتخابات اعتذرت عن قبول مشاركة الحزب في تشكيل اللجان الانتخابية للانتخابات الرئاسية المبكرة..

وقال لـ«أحزاب» من حقنا المشاركة وربما كان من الأحرى مشاركتنا إلى جانب قوى أخرى من التي لا تتبع أطراف الأزمة.

وأضاف الموضوع اليوم بنظر القضاء للنظر فيه وسنقبل بأي حكم، لافتا إلى أن عدم مشاركة بعض الأحزاب التي تقدمت بطلب المشاركة يعني تشويها للمساعي المطلوبة اليوم تحلق توافق مجتمعي ينقل واقع الوطن إلى مرحلة التغيير وبناء اليمن الحديث وكانت اللجنة العليا للانتخابات قد أصدرت مذكرة تشرح فيه المناحي القانونية التي تبعد عنها شبهة التعمد متمنية مشاركة الحزب مستقبلا.

المؤتمر الشعبي العام
في مواجهة متطلبات التغيير

●،، أكدت قيادات في المؤتمر الشعبي العام بأن الحزب كيان سياسي قوي يتمتع بكل مقومات الاستمرار.. وأشارت في معرض الرد على الطروحات حول تفككه مع خروج الحزب من فردية الحكم إلى أن طروحات انهياره إنما هو استمرار لعملية استهداف المؤتمر بقصد زعزعة ثقة الناس به.

ما تعرض له حزب المؤتمر الشعبي العام من هجمات عنيفة خلال العام الماضي مع اندلاع ثورة الشباب فرض على طاولة الحزب والمشهد الحزبي عموما سؤالا عن مستقبله.

يذهب محللون إلى أن ما شهدته عملية تسليم السلطة من جولات خلصت إلى ما صارت إليه عملية التسوية اليوم قد ضمنت على أقل تقدير بقاء المؤتمر الشعبي حيا ضمن الخارطة الحزبية اليمنية، خصوصا وأن أصواتا كانت تنادي باجتثاثه نهائيا من الحياة السياسية محاكاة لما حدث في مصر وتونس.

على أن هذه الحياة المرتكزة بحسب آخرين إلى قاعدة شعبية عريضة تعاني أيضا من وهن لا يؤهل حزب المؤتمر من الوقوف بقوة والسير مع ظروف المرحلة القادمة ما يوجب على المؤتمريين المخلصين الوقوف بصدق لتقييم وضع حزبهم وإجراء مجارحة عاجلة تستأصل منه تلك الأورام التي تسببت بظهوره كحزب عشوائي قائم على المصالح والمنافع وبما يجعله حزبا حداثيا قادرا على التكيف مع التغيرات الوطنية والإقليمية والدولية.

فكانت في وقت سابق تكررت على لسان بعض قيادات اللقاء المشترك مقولة «الاجتثاث للمؤتمر الشعبي العام»، الا أن مثل هذا الطرح ما لبث أن تراجع ما فسره محللون بأنه استيعاب لحقيقة أن مثل ذلك «لا يخدم العملية السياسية كما يعني استعداء لأنصار المؤتمر».. ليعود الطرح مرة أخرى ولكن هذه المرة بشكل تنفيذي..

واستنادا إلى تحليلات مراقبين فإن ما عُرف بـ (ثورة المؤسسات واقتلاع عدد من قياداتها يأتي في إطار تنفيذ هذه الرغبة المدفونة لدى بعض أقطاب المعارضة في اجتثاث المؤتمر الشعبي العام).. وهو الفعل الذي رفضته قيادات المؤتمر وأنصاره محذرين من (الاستمرار في استهداف قيادات المؤسسات المنتمية لحزب المؤتمر).

يقول المحلل السياسي سند الشاذلي «بغض النظر عن القاعدة التي يمثلها المؤتمر الشعبي العام في الشارع اليمني، وبالتالي استحالة تحقيق مثل هذه النظرية فإن من يتمنونها غاب عنهم التقدير السياسي الحكيم لواقع الحياة السياسية.. فاجتياز أطوار في العمل السياسي لا يتحقق إلا بوجود قوى متكافئة تتنافس من أجل تقديم الأفضل، ومن الخلل أن يكون هناك طرف واحد ينافس نفسه».

وينبه الباحث السياسي نجيب غلاب إلى «أن إضعاف المؤتمر وغيابه سيكون من أكبر معوقات التحول المفترض حدوثه مستقبلا».. مشيرا إلى أن «حضور المؤتمر بفاعلية في لحظة التحولات الراهنة سيكون عامل إسناد للتغيير وكابح لانفعالات طموحة بالسيطرة الكلية وإلغاء الآخر».

ولا يتصور غلاب مستقبلا صحيا بدون وجود حالة من التوازن لقوى الحياة السياسية.. مؤكدا على «أن التوازن يحمي الفعل التغييري ويخرجه من مأزقه الراهن والمستقبلي».. لافتا إلى أنه كلما «كان التوازن أكثر تماسكا كلما كان إدراك المتصارعين لطبيعة التحولات أكثر نضجا ونفعا للتغيير».. وقال «غياب المؤتمر من المشهد بقوته التي يملكها وتأخره عن بناء رؤية تجديدية يولد إشكاليات كثيرة أقلها أنه يعظم من طموحات مراكز القوى المتحركة باسم الثورة لذا فإن تحريره من مشاكله وخموله وتشتت طاقاته بحاجة إلى عمل ملتزم وجاد ومراهن على الناس، وهذا قد يتطلب الدفع باتجاه فكرة الحزب المحترف وتفجير طاقاته».

ويتفق نبيل الفقيه وهو احد المنشقين مع رؤية الحفاظ على المؤتمر باعتبار ذلك ضماناً لخلق توازن سياسي.. إلا أن ذلك حسب الفقيه «لن يكون بالمتاح ما لم يبادر المؤتمريون إلى إعادة هيكلة أنفسهم وإعادة ترتيب أوضاع حزبهم والتخلص من كل منظومة الفساد التي عشعشت في أروقتهم».. وأضاف: «إن تعزيز توجهات الإصلاح والتغيير في إطار المؤتمر الشعبي العام لن يكون مقبولاً إلا إذا عمل المؤتمر الشعبي من الآن ومع كل أبناء اليمن في اتجاه محاربة الظواهر السلبية».

محاولة جريئة

■ ويؤكد باحثون على أن المؤتمر الشعبي العام بما يمتلكه من المقومات المادية والبشرية بمقدوره أن يكون حزبا نموذجيا على مستوى التجارب الحزبية في المنطقة العربية إذا ما اتجه إلى المأسسة وإعادة هيكلته تنظيميا وفكريا، وتفعيل هيئاته وتنمية الحس الإبداعي لدى كوادره من أجل مزيد من العطاء يقوم على تعزيز الثقة مع شرائح المجتمع.

ولا بأس من استعادة محطات عمل قام بها المؤتمر الشعبي العام في أوقات سابقة لتطوير ذاته حسب متابعين.. يقول أستاذ العلوم السياسية الدكتور عبدالله الفقيه «شهدت السنوات القليلة الماضية العديد من المحاولات لمأسسة المؤتمر عن طريق إكسابه شخصية متميزة ومستقلة وبنائه من الأسفل إلى الأعلى وتحويله إلى حزب مؤسسي ديمقراطي لكن تلك المحاولات التي اتخذت شكل الطفرة لم تحقق النجاح المأمول منها».

وبحسب وصف الدكتور الفقيه أيضا كان هناك «محاولة جريئة قادها أ. عبد القادر باجمال، الذي تولى رئاسة الحكومة خلال الفترة٢٠٠٧-٢٠٠١ (م) وجمع بين رئاسة الحكومة والأمانة العامة للمؤتمر خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٥(م)، لمأسسة المؤتمر وإحداث نقلة نوعية في مجال ترسيخ الديمقراطية داخله.. وقد نجح في إعادة هيكلة الحزب وزيادة عدد الأعضاء المنتخبين عن الأعضاء المعينين من قبل رئيس المؤتمر في كل من المؤتمر العام، اللجنة الدائمة، واللجنة العامة. كما نجح أيضا في إحداث إحلال كبير للنخبة الحزبية زادت نسبته عن٨٠ ٪، وفي إعطاء المرأة١٥ ٪ في جميع المواقع المنتخبة داخل المؤتمر.. وبينما كان باجمال يحاول تقوية البنية الفكرية والتنظيمية أصيبت التجربة بنكسة أولا بخروج باجمال من رئاسة الحكومة في عام ٢٠٠٧م ثم بخروجه من الأمانة العامة اثر إصابته بجلطة دماغية في عام٢٠٠٨ م».

طابور من الانتهازيين

■ إلى ذلك ذكرت مصادر بأن اشتغال يجري منذ فترة في أروقة حزب المؤتمر الشعبي العام لإعادة صياغة تواجده في ساحة العمل السياسي وفق ما تقتضيه المتغيرات الحاصلة.

وذكرت مواقع محسوبة على حزب المؤتمر أن تغييرات سيشهدها المؤتمر «تسعى لإعادة تأهيل منظومات المؤتمر وفق آليات العمل الحزبي وبما يناسب صعوبة التحديات القادمة، ويستوعب متطلبات المواجهة التي لا تحتمل بقاء أي قيادات تمثل عبئاً على المؤتمر جراء فسادها أو تقاعسها أو فشلها خلال المرحلة الماضية».

وأضافت: ويواجه المؤتمر الشعبي العام انتقادات حادة من داخله بدرجة رئيسية، قادت إلى سلسلة استقالات وتجميد أنشطة وتذمر في أوساط القواعد الشعبية دفع بعضها للتواري عن الأضواء، جراء تمسك قيادة المؤتمر بطابور من الانتهازيين الفاسدين الذين حتى أثناء الأزمة الراهنة استغلوا الأحداث لخدمة مصالحهم الشخصية والتمادي في الفساد بمشاريع وبرامج وهمية «على الورق فقط» في ظل غياب كامل للرقابة التنظيمية، وتجميد مشروع «العقوبات التنظيمية» الذي كان ضمن مقررات المؤتمر العام السابع- الدورة الأولى».

المشترك يسارع للحد من تمدد جماعة الحوثي في مناطقه الانتخابية

●،، أوضح محللون سياسيون أن تحرك المشترك لتحقيق تقارب وميثاق عمل مع جماعة الحوثي يأتي في إطار الشعور الذي صار يتملك أحزاب اللقاء المشترك بما صارت تمثله الجماعة من تهديد على تكتلها، وبدرجة رئيسية حزب التجمع اليمني للإصلاح حسب تحليلات والذي أقلقه نجاح الحوثي في اختراق اللقاء المشترك بتنسيقات وتحالفات مع بعض أحزابها، إلى جانب التمدد الذي صارت عليه في الساحة اليمنية.

ويقول المحلل السياسي أحمد صالح الفقيه «الإصلاح يتوقع الوقوع في مأزق تاريخي في الانتخابات القادمة ويرى في جماعة الحوثي خطرا يمكن أن يسحب منه مناطق انتخابية ويقلص قواعده في عدد من المحافظات ومنها محافظات جديدة ظهر فيها تأثير جماعة الحوثي مؤخرا مثل تعز، عدن، وشبوة.. فحاول تحجيم الجماعة.. أقصاها من المجلس الوطني.. كما اتسم خطابه الإعلامي بالنزعة الهجومية التكفيرية لهذه الجماعة».

وأضاف المهندس الفقيه لـ«أحزاب» «ثم برز التحرك الأخير المتمثل الذي وقعه اللقاء المشترك مع الحوثيين، إذ أن الإصلاح كان يواجه ضغوطا كبيرة تثيرها تحركات الحوثي كنجاحه في توقيع اتفاق مع اتحاد القوى الشعبية وحزب الحق والبعث وهو ما اعتبرناه اختراقا استطاع الحوثيون تحقيقه في كتلة المشترك لضرب الإصلاح بدرجة رئيسة لذلك فإن الاتفاق يبدو كمحاولة لاستيعاب الخسائر المحتملة واستباق حدوث تغيير درامي في خريطة التحالفات في الساحة، وهو ما يستلزم تنازلات كبيرة من الإصلاح وتراجع عن توجهاته النزاعة إلى الهيمنة على المجال السياسي، وهو ما ستفصح عنه الأيام القليلة القادمة.

● أحمد الفقيه

وكان الأسبوع الماضي شهد توقيع اللقاء المشترك وجماعة الحوثي اتفاقا حصلت «أحزاب» على نسخة منه تضمن وقف التحريض الإعلامي والأعمال المسلحة، التزام الشركاء بمتطلبات الشراكة الوطنية والابتعاد عن كل ما يسيئ للعمل المشترك بين مكونات قوى الثورة السلمية، مشاركة كل مكونات قوى الثورة السلمية في الحياة السياسية حاضراً ومستقبلاً، الإقرار بحق التنوع في الآراء والمواقف إزاء القضايا الوطنية لكافة مكونات قوى الثورة السلمية والعمل على إدارة الاختلافات بينها بصورة حضارية بعيدا عن الاتهام والتجريح أو التخوين أو فرض الآراء بالقوة، واحترام كل طرف لخيار الطرف الآخر، تجنيب الساحات أي اختلافات والعمل على تماسكها ووحدة أدائها.

الأطراف غير الموقعة على المبادرة وآليتها.. تذكير!

●،، فيما الخطوات تسير للانتقال لمرحلة ما بعد المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية يبدو في الأثناء أن هناك ما يوحي أنه قد سقط من الاهتمام -سهوا- رغم حساسية الوقت.

فالإسراع في تشكيل لجنة التواصل مع الأطراف التي لم توقع على المبادرة وآليتها، ولجنة التفسير واحدة من الملزمات للموقعين بما يحقق تحرك سلس إلى المرحلة التالية في إطار عملية التسوية السياسية ويضمن مشاركة مختلف الفعاليات الوطنية في مؤتمر الحوار الوطني.

وجماعات الحراك والحوثي وشباب الساحات هي أطراف لم توقع على المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية التي أكدت على ضرورة التواصل والحوار معها وتفسير المبادرة لها.

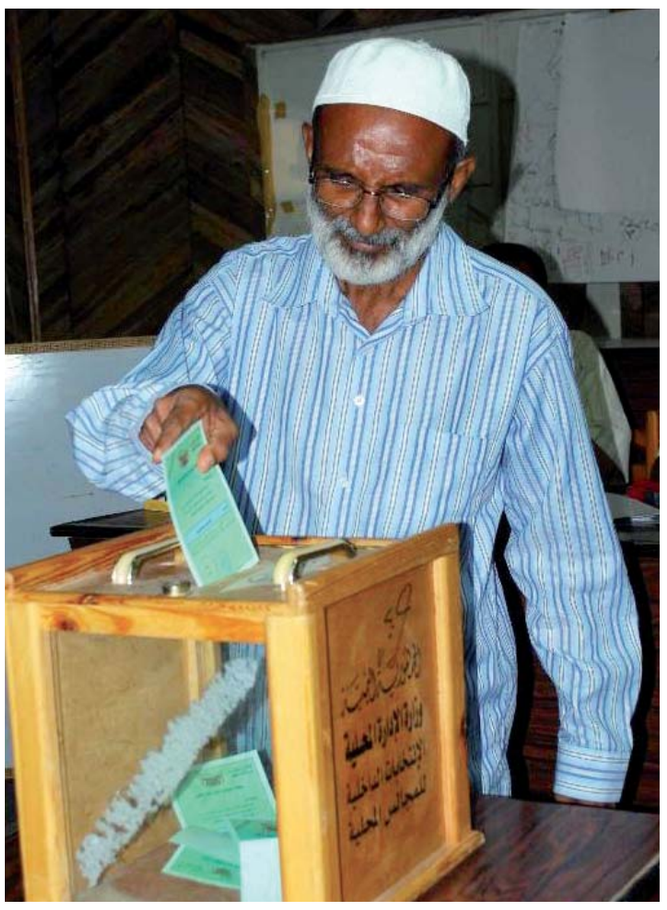

ناطق حزب الأمة لـ« أحزاب »:

لسنا نقطة تواصل لأي جهة كانت

نفى حزب الأمة أن يكون لقاء السفير الألماني برئيس اللجنة التحضيرية للحزب له أي علاقة بجماعة الحوثي.

وقال الدكتور عبدالرحمن المختار -الناطق الرسمي لحزب الأمة- في تصريح لـ«أحزاب» بأن القول إن وراء تواصل السفارة الألمانية بحزب الأمة هو للتواصل مع جماعة الحوثي وفتح خط مع الجماعة من خلال الحزب كلام غير صحيح ولا معنى له..

مشدداً على أن حزب الأمة كيان سياسي متنقل بذاته لا يتبع جماعة أو جهة أو منطقة بذاتها، وأنه لا يمكن أن يكون نقطة تواصل لأي جهة كانت.

وأضاف: «إن إشهار الحزب في مرحلة دقيقة كالتي تعيشها اليمن اليوم من الطبيعي أن يدفع لأن تتواصل معه جهات تهتم بالشأن السياسي باليمن وليس في الأمر أي غرابة، وألمانيا وهي إحدى الدول الراعية للمبادرة وآليتها التنفيذية تنشط مع كل القوى السياسية اليمنية بما فيها الشباب لخلق رؤية موحدة حول إخراج اليمن من الظرف الراهن.

وكان السفير الألماني قد قام قبل أيام بزيارة لمقر حزب الأمة والتقى محمد مفتاح -رئيس اللجنة التحضيرية للحزب- اعتبرها مراقبون تحركاً لفتح خطوط مع جماعة الحوثي.

أحزاب لوقت الطلب!

لو طبقنا القانون وقبل ذلك لو حكمنا المنطق لرفعنا في وجه العديد من الأحزاب شعار «ارحل».

بعضها بلا قواعد، وبعضها بلا برامج، وأخرى بلا نطاق جغرافي.

هي مسميات تدور في أفلاك أحزاب أخرى كبيرة .. لا يعنيها من وجودها إلا ممارسة الابتزاز بالإسراع إلى تكوين تكتلات ضغط عند الحاجة وعندما يصلها الداعي الخارجي وإن كان عبر نبرة محلية.